الأمن الجماعي في آسيا

بقلم: لوئيك فرو وار*

ترجمة:د.عبد الحميد الموساوي**

منذ سنوات عدة والدول الآسيوية تفكر في إيجاد نظام أمن جماعي ليمثل الاستجابة الملائمة للعديد من الإشكاليات الإقليمية للأمن،إلاّ أن الأخذ بالاعتبار للخصوصيات السياسية والثقافية والتاريخية للمنطقة تجعل من الاستحالة في الوقت نفسه استنساخ أو تقليد أي أنموذج غربي. هذه المعاينة المزدوجة (للحاجة والاستحالة) هي في الوقت نفسه موضوع واستنتاجات العديد من الندوات والمؤتمرات التي تنعقد في آسيا كل سنة والتي بالنهاية تميل إلى الديناميكية المتعددة الأطراف. وقد تعززت هذه الظاهرة بمبادرات تبيّن انه بسبب الحاجة أو بسبب الانتهازية، يبدو إن الدول الآسيوية تتحول شيئاً فشيئاً نحو العمل المتعدد الأطراف. هذا النمط من السلوك هو مجسّد بشكل واسع في موقف الصين الشعبية التي تحولت أكثر من أي وقت مضى منذ سنوات عدة إلى الانضمام في الآليات المتعددة الأطراف، وذلك من أجل تحريكها لمصلحتها.

إننا نسجل كذلك أن هجمات الحادي عشر من أيلول والقضية الكبرى المتمثلة في محاربة الإرهاب قد عملت الكثير باتجاه هذا التطوّر، إذ أن الإرهاب قد أصبح البلية والمصيبة التي يجب اجتثاثها من قبل المجموعة الدولية المدعوة للتوحّد ضد خصم مشترك واحد. وفيما تعلق بالصين الشعبية، فإنها تجد فيها العدو المشترك القابل على دحض نظرية التهديد الصيني.

أما أزمة كوريا الشمالية قد جاءت لإعادة إعطاء معنى وتجسيد للتفكير حول الأمن الجماعي من خلال بدء المحادثات بين الدول الست لتكون فاتحةً ممكنةً لهندسة الأمن الجماعي في آسيا من الشمال إلى الشرق لاسيّما وان مجموعة العمل حول السلام في المنطقة التي أقيمت عبر اتفاق يوم 13شباط الماضي قضت بالنهاية إلى تسوية للحرب الكورية كتهيئة ومقدمة لأي آلية أمن جماعي قابلة للحياة.

إن التطوّر الذي تحقق بفضل (الآسيان) أو منظمة شنغهاي(OCS) يسعى إلى أن يبيّن أن الدول الأسيوية تبدوا أنها معنيةً من أجل تجاوز العوائق والكوابح نحو العمل المتعدد الأطراف والى الاندماج في آسيا، وبعد هذا، فإن الأولوية لاتزال لصالح الاقتصاد فيما يبقى الطريق طويلاً بعد، قبل أن نرى بزوغ ((منظمة للأمن الجماعي والتعاون)) ذات خصائص آسيوية.

وبعد أن سلطنا الضوء على العناصر التي تكافح من أجل إقامة واحدة أو عدة هندسات للأمن الجماعي في آسيا، فإننا نرى أن العوائق والتحفظات على العمل المتعدد الأطراف لا تزال قوية جداً،إذ أن هؤلاء يلحون على تقييم التقدم الحاصل في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

منطقة حساسة وكسيحة (مقعدة)

مقعدة بالمنازعات العميقة ومجردة من آليات الوقاية وإدارة الأزمات

تبقى قارة آسيا مميّزة بعسكريتها القوية والعديد من المنازعات الثنائية العميقة: إذ يعمل أكثر من (10) مليون رجل في خدمة جيوش المنطقة، ومن ضمن القوى الموجودة فإننا نعدد أربع قوى نووية مؤكدة أو مفترضة، فيما زادت ميزانيات الدفاع بقرابة (40%) منذ العام 1985م، فيما نحصي أكثر من (20) نزاعاً حدودياً. ولكن وعلى الرغم من الإشارات المحذّرة، فإننا لا نميّز سوى بضع محاولات جماعية خجولة مفروض أنها تحفظ حريات كل واحد حتى وان كان أعضاء الآسيان يتوافقون من أجل ان تفضي إلى مجموعة أمن جماعي في جنوب شرق آسيا، فإنه من المهم أن نجعل منها أداة ناجعة وقادرة وحاسمة عند اندلاع الأزمة. ففي الواقع أن المسائل العسكرية الحقيقية لا تزال معلّقة:- إذ لا يوجد أي نظام ((لفضاءات مفتوحة)) أو أية آلية للوقاية من حوادث البحار، زيادةً على ذلك إننا نمتلك دليل سير قديم في بحر الصين وبضعة خطوط ساخنة بين القوات البحرية، ومع ذلك

---

* **باحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية/ باريس.(Ifri)**

** **باحث في مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد.**

فإننا دائماً قبالة مفاوضات ثنائية صعبة وشاقة وطويلة لا يمكن أن تثمر سوى إلى شكوك حول نجاعة الآليات وجديّة الأطراف، وكذلك الحال فإننا نلاحظ أن الدول التي انطلقت في اتجاه التفكير الجماعي بعد (9/11) قد فعلت ذلك من اجل المحافظة على الرقابة الاقتصادية أكثر من أجل حلّ الإشكاليات الإقليمية للأمن وان كانت مثيرة للاهتمامنوعاً ما، فهناك أيضاً نوع من نمط العمل في وزارات الشؤون الخارجية الآسيوية يتمثل في الاعتقاد أن العقود الأخيرة قد بيّنت أن السلام والرفاهية لم تتعطلا بسبب الأزمات والمنازعات.و تعزز هذه النظرية هذا الاتجاه في إظهار الديمقراطيات في المنطقة وتعتبر ان الطريق الآسيوي للأمن الجماعي ليس بحاجة إلى هيكلية شكلية.

- وتبقى آسياوفيّة للمفهوم الوطني للهوية -

لقد جاء اختفاء منظمة (OTAEOC) التي لم تعمل أبداً كشاهد على عدم تكيّف آسيا مع الحلف العسكري وبعد هذا فان دول المنطقة تبرهن أن الحرب الباردة ومنطق الكتلةليكن أبداً بديلاً لروحية (باندونغ) وان التحفظ على أية ظاهرة للاندماج أو الأحلاف لاتزال راسخة بشكل قوي،إذ أن آسيان التي أنشئت العام 1967م قد اعتنت دائماً والى يومنا هذا بان تبقى مجرد منتدى للدول الأعضاء التي تصرّ دائماً على حرية الاختيار وسيادة الدول في سياساتها الدفاعية بشكل خاص.

أن آسيا هي في الواقع وبطبيعتها متحفظة على أي ظاهرة اندماج لاسيّما في مجال الأمن، فالقادة الأسيويون هم حساسون دائماً أمام المسائل المتعلقة بالسيادة وان العديد منهم قد صنعوا أمجادهم السياسية بفضل إستراتيجيتهم المرتكزة على الشعارات الوطنية. ومهما كان، ولأسباب شخصية بحتة أوفي حالة الديمقراطية الناشئة فإننا نشاهد دائماً ((رؤى لسياسة خارجية)) لاتزال معبأة وخاضعة لاعتبارات السياسة الداخلية. هناك سبب آخر لهذا التحفظ يجب البحث عنه في التاريخ الأسيوي فالماضي الاستعماري لايزال حاضراً في آسيا في العقولنظراً لأنه في قلب المنافسات والأحاسيس، كما هي الحالة على سبيل المثال بين الصين أو كوريا واليابان، لكن يمكن ان نذكر كذلك صيرورة التخلص من الاستعمار ((في شبه جزيرة الهند الصينية والهند)) أو في صراع النفوذ بين الصين والاتحاد السوفيتي في جنوب شرق آسيا والنزاعات المسلحة طيلة الحرب الباردة (كوريا فيتنام).

ومن جانب آخر فان هذا الزمن المعاصر المرتبك هو استمرار لقرون عدة مطبوعة بمراحل غزو واحتلال أو بعلاقات خضوع ودفع الجزية والغرامات، التي ساهمت كلها في تشجيع الروح الوطنية وحركات الاستقلال فضلاً عن تغذية حالة عدم الثقة والريبة بين دول المنطقة. ومن جانب أخر فإن آسيا تبقى منطقة غير متجانسة بشكل خاص، إذ أن الحضارات والجذور الاجتماعية الثقافية في آسيا هي على درجة من التنوع أكثر مما هو ظاهر للعيان فيما لم تعمل الجغرافيا والتاريخ سوى على تعزيز هذا التنوع.

وكانت التأثيرات الخارجية في أغلب الأحيان تأثيرات مقرونة باستخدام القوة، ولئن كانت بعض الحضارات كما في الصين قد شهدت بعض النجاحات من خلال نشر الحضارة الصينية إلى التجمعات البربرية، فإن هذه الظاهرة كانت لها أحيانا حدودها في الزمن (في آسيا الوسطى على سبيل المثال) وفي تأثيراتها، وإذا كانت قد خلدت في بعض الميادين الثقافية أو الإدارية لأسباب عملية، فإنها لم تترسخ في ميدان الأمن والدفاع الذي يعدّ في قلب مسألة السيادة.

وهكذا إذاً فإن آسيا هي مجموع مجزأ ومميّز بالتجزئة الثقافية وبوجود العديد من الأقليات. إن تعدد الشعوب العابرة للحدود، المنبثقة من الأولوية التي تشكلها الوحدة الإقليمية تزيد في رغبة الدول في تحديد حدودها مع خطر الأثينية فصل المجاميع السكانية والتعرض في لحظة من اللحظات إلى أزمات مشابهة للمجموعات المقسومة بشكل اصطناعي. وعلى خلاف أوربا، فان التاريخ الآسيوي لم يشجع على الحركات وخليط السكان الذي فتح الطريق بشكل أو بآخر نحو الهوية الأوربية.

لقد خدمت الحروب في أوربا بالنهاية القضية الإقليمية، فقد أطرّت الحروب ظاهرة صعود الدول القومية بقوة مع آلية (وستفاليا)، لكن كذلك بفضل الاتفاقيات والأحلاف التي شكلت الواحدة تلو الأخرى الهوية الأوربية التي تجسّدت مع مرور السنين. وفي آسيا لقد شاهدت مرحلة نهاية النزاعات

دائماً عودةً إلى الانطواء على الذات للأطراف ولم تعمل أبداً على الدفع نحو التفكير حول الظاهرة الجماعية الإقليمية.

ان الإطار الثقافي الآسيوي الذي لايزال مميّز بالمنازعات الإقليمية والمشكلات الحدودية البرية أو البحرية هو ذو طبيعة مشجّعة على الانطواء على سياسات وطنية عدّت وكأنها السياسات الأفضل من اجل الدفاع عن مصالح الدول أكثر من الخطوات الجماعية التي لم تر فيها الدول لاسيّما الصغيرة بشكل جيّد الفوائد التي يمكن ان تجنيها. هذه الاختلافات العميقة في أغلب الأحيان هي عوائق أو كوابح سيستمية أمام أي تقدم نحو ظهور جهاز وقاية من الأزمات بين الأمم، العاجز عن إدارة الأزمات القائمة أو القوية (الصين القارية- تايوان، الهند- باكستان).

وبشكل عارض إننا نلاحظ ان التدخل المتصاعد والناجع الصيني في الآليات المتعددة الأطراف لم يحصل سوى بعد سنوات عدة كانت (بكين) طيلتها واعية بالآثار الظاهرة للمنازعات الإقليمية على سياستها الخارجية الشاملة وعليه عملت على تسوية حدودها البرية بشكل سلمي وعدلت من تطرفها فيما يتعلق بخلافاتها البحرية[1] – وذلك بالتأكيد لغايات تكتيكية دون ان تثير نواياها السيادية في الحالات الأكثر حساسية ((الهند، وبحر جنوب الصين)).

وأخيراً فان العامل الأمريكي يجب أن يشار إليه، إذ انه عامل استقرار بالنسبة للعديد من الشعوب الآسيوية، فالحضور الأمريكي، الذي يعدّ كثقل موازن للقوة الصينية بشكل خاص ينظر إليه وكأنه خطر منذ أن انخرطت واشنطن في قيادة نظام الأمن الجماعي الذي ينتمي إلى حلف والذي يعني تبعية دول المنطقة للولايات المتحدة الأمريكيةوكذلك أيضاً ونظراً لارتيابهم من الصين، فإن الآسيويين لا يتمنون الانطلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في آلية يمكن أن تغيض وتثير سخط جمهورية الصين الشعبية التي هي أو التي ستكون شريكتهم الاقتصادية الرئيسة. ومن جانب آخر وطيلة مدة طويلة فان الانخراط في هيكل إقليمي يقاد من الخارج كان ضد المبادئ الآسيوية العزيزة على (مهاتير) الذي استطاع التأثير من خلال استراتيجيات إقليمية بحتة إلى الدرجة التي ترك فيها استراليا منشدة نحو آسيا لردح طويل من الزمن.

ومنذ ذلك الوقت فان الواقعية والبرجماتية فضلاً عن ضرورة وجود ثقل موازٍ للصين، قد شرعنت كلها الحضور الأمريكي في المنطقة، وهكذا عدّ أن أية آلية للأمن الجماعي من دون الولايات المتحدة الأمريكية تعد آلية غير قابلة للحياة من ناحية للأسباب التي ذكرناها أعلاه (دور الموازن)، لكن كذلك ان مثل هذه الآلية ستكون غير ضرورية منذ تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة حقيقية للتأثير علىتوازنات الإستراتيجية الإقليمية. وهكذا إننا نشاهد موقفاً آسيوياً شائكاً تجاه واشنطن، بين الرغبة في الحضور الأمريكي لكن مع المخاوف من التماثل مع حليف هامشي للولايات المتحدة الأمريكية (إن الأنموذج الكوري هو تجسيد جيد لهذا الموقف الوسط غير اللائق أحياناً).

الأمل في المستقبل:- التطور المشجع لكن المحدود خلال السنوات الأخيرة

ان المنظمات الثلاث الجماعية في آسيا تبدوا إنها تتطور بشكل إيجابي نحو الأخذ بالاعتبار،وجماعياً للأمن:- الآسيان، ومنظمة شنغهاي (OCS)، والمحادثات الست.

قبل كل شيء من الملائم التذكير أن أساس هذا التطور يضل دون منازع عاقبة لأحداث 2001/9/11م،تلك الأحداث التيأعطت شكلاً لقضية مشتركة شاملة، فقد حددوا بوضوح الهدف لمعركة لا تستطيع أية أمة أو حلف التعامل معها بمفردها، وهكذا فان الحرب على الإرهاب قد سهلت هذا التفكير حول الأخذ بالاعتبار الجماعي للمسائل الأمنية. فقد قررت الآسيان في السنوات الأخيرة التطوّر من مجرد منتدى نحو كيان أكثر هيكلية فبعد قمة (سيبو)، فقد تم تسمية مجموعة من

---

(1) Politique taiwanaise plus nuancée, code de conduite en mer de Chine du Sud.

الشخصيات السامية[2]، في سبيل إعداد ميثاق لتأسيس المنظمة، وكذلك الحال وبطريقة ملحوظة، فإن وزراء الدفاع في الآسيان قد التقوا لأول مرة في شهر آيار 2006م، ومن ثم في تشرين ثاني 2007م، في سنغافورا، وقد تمنت الأخيرة وضع رئاستها للمنظمة تحت شعار الأمن والدفاع، ومن جانب آخر، فان مبادرات (آسيان+ ا) و(آسيان+3)، إن لم يكن (آسيان ++)، هي كذلك علامات إيجابية. إن أزمة (برمانيا) تمثل اختباراً وتحدياً سيقول المستقبل إن كان قد سمح للمنظمة تسريع تحولاتها أو على العكس إذا كان قد كشف عن عجزها في هذه الساعة، وعلى منظمة آسيان أن تنكب على عمق الأزمة.

إن منظمة تعاون شنغاهاي (OCS) لم تعد الصدفة الفارغة لعام 2001م، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الأمن الجماعي ولإجراءات الثقة هي في قلب الاهتمامات من هنا فصاعداً.

وعلى مدى السنوات، فان منظمة تعاون شنغهاي قد تمتعت بمركز لمحاربة الإرهاب يقع في (طشقند) وكذلك سكرتارية دائمة مقرها في (بكين) فيما تعددت نشاطاتها:- العمليات المقادة للإرهاب، والقمم الحكومية واجتماعات رؤساء الدول،و تبقى الحرب على ((الاذايا الثلاثة))[3] في الأولوية، وكذلك تفرض رهانات الأمن الجماعي حالها. وهكذا فان تصريح قمة شهر حزيران 2006م، قد اشترط بأن تتحرك المنظمة في حالة تهديد الأمن الإقليمي.

لهذا، وبدون منازع فقد كسب ملف "التعاون الاقتصادي" للهيكل بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فيما فتحت المنظمة أمام بكين **'طريقاً جديداً للحرير"**. وقد عرفت المبادلات بين الصين الشعبية والدول الأعضاء الخمس زيادة بنسبة (212%) منذ العام 2001م (بقيمة (7ر37) مليار دولار في العام 2005م) فيما تضاعفت الاستثمارات الصينية أربعة مرات (8 مليار دولار). وفي أثناء انعقاد القمة الثانية للمنظمة في مدينة (شنغهاي) في شهر حزيران 2006م، قد تم إنشاء لجنة من المقاولين وتم التوقيع على العديد من العقود بين مختلف الدول الأعضاء بقيمة تجاوزت (2 مليار دولار). ومن جانب أخر، فقد قرر الشركاء التعاون في مجال الطاقة والتكنولوجيا والمعلومات والنقل.

وان المنظمة التي تزعم تمثيل **"نصف سكان العالم"** هي مدعوة للتوسّع لكن مع الحذر.

فإلى جانب الدول الأعضاء الست المؤسسين الذين شاركوا في قمة المنظمة الأولى في العام 2001م، فقد ألتحق في العام 2006م، زعماء ثلاث دول كمراقبين (منغوليا-إيران وباكستان)، وكذلك الرئيس الأفغاني، وممثل عن الحكومة الهندية وعضو من سكرتارية منظمة الأسبان.

وأخيرا، فإن مباحثات الدول الست قد أرست على أثر اتفاق يوم 13 شباط سلسلة من مجاميع عمل منها واحدة متعلقة بنظام إقامة السلام في شمال شرق آسيا. هذا النطاق الذي يجب أن يعالج بكل وضوح المسألة الكورية (وهو مايشمل من بين الأمور الأخرى التوصل إلى معاهدة سلام تضع حداً لأكثر من (50) سنة من الهدنة وتتناول مسالة الوجود الأمريكي) يمكن أن يمثل في حالة نجاحه، نواةً لبنيان مؤسساتي للأمن الجماعي في المنطقة .

وفي الأثناء يجب أن تكون هذه المجموعة أقل ضبابية في المستقبل لتصبح أولوية حقيقية للأطراف المشاركة. إن الأمر في الحقيقة لايتعلق سوى بآلية تدريجية تتصدى أولاً للصين الشعبية (شفافية –حظر الانتشار –ضمانات عدم الاعتداء). وبعد النجاح مع(بيونغ يانغ) الذي سيبرهن عن صلاحية مبادئها، فإنه من الملائم إقامة المبادئ الأساسية لمجموعة إقليمية موسعة .

الخاتمة :

وإذا كان هذا العرض قد انتهى بملاحظات إيجابية، فإن ذلك في الحقيقة يعكس الأمل والضرورة أكثر من ثقة حقيقية في المستقبل،ففي الواقع إن الوضعية الأمنية لاتزال مثيرة حقاً للاهتمام. ومن جانب آخر إنه من المهم أن نسجل التطوّر الخجول للهياكل المتعددة الأطراف في شمال شرق آسيا

---

(2) Sur proposition de "L'Eminent Persons Group", l'ASEAN devrait se doter d'une charte en novembre prochain àSingapour.

(3) Terrorisme, Séparatisme et Extrémisme (fondamentalisme).

وفي الغرب، وفي جنوب شرق آسيا، وكذلك الالتزام القوي للصين الشعبية في أي من المناطق الإقليمية المعنية: إذ إن بكين هي **"القاسم المشترك"** لكل من هذه الآليات القائمة.

وهكذا لا يمكن لنا سوى ملاحظة الشغف أو الأفتتان الفجائي لجمهورية الصين الشعبية بالعمل المتعدد الأطراف والذي يجب أن يشتبه (يضم في) في الخلفيات على الأقل المؤطرة له من أجل تجنب أي تحريك للهياكل المتعددة الأطراف.

المصدر:

La Securite Collective en Asie
Loic Frouart
Institut Francais des Relations Internationales, Paris, Fevrier 2008.

/